قضية التعريف عند النحاة : رؤية الشاطبي أنموذجا

ذ. محمد المصطفى الأمين[1]

اخترنا أن نسم هذا الموضوع بقضية التعريف؛ لأن قضية التعريف تعتبر أهم القضايا النظرية التي تساهم في بناء العلم وتحديد معالمه ومفاهيمه ، وأن التعريف يعتبر أفضل وسيلة ينفذ منها المتلقي إلى مصطلحات العلوم وأدواتها , ليستطيع بعد ذلك الغوص في بواطن العلوم والبحث في مكنوناتها. وما لم يوجد التعريف ستظل مفاهيم العلوم غامضة ومعانيها غير محددة ؛ إذ هو المقرر للمعاني والمحدد لها ، وبقدر دقة التعريف ودرجة وضوحه ونضجه ، يكون المتلقي أكثر فهما ووعيا بالمصطلحات ...

ونظرا لمكانة التعريف في العلوم عموما وفي النحو على وجه الخصوص؛ فإننا سنحاول تلمس مظاهر العناية بالتعريف عند النحاة وكيفية تعاملهم مع قضية التعريف والمعايير التي رسموها لصحته والغرض المتوخى منه، وخصوصا الشاطبي، وذلك ضمن ما يأتي :

1- مفهوم التعريف عند النحاة:

قبل الحديث عن التعريف عند النحاة يبدو من الضروري الوقوف على مفهوم التعريف في المعاجم اللغوية والاصطلاحية ، ليكون ذلك الطريق الذي ندلف من خلاله إلى تناول التعريف عند النحاة , كما يتبين من الآتي:

1-1 مفهوم التعريف في المعاجم اللغوية:

التعريف مصدر الفعل "عرَّف " وهو يرجع في أصله للمادة "ع ر ف" وقد أوردت المعاجم لها عدة معان ، تدور حول التتابع والسكون والطمأنينة، والإعلام والوضوح، فمن الأول إطلاق عرف الفرس لتتابع الشعر عليه، وقولهم جاءت القطا عرفا عرفا أي متتابعا بعضها خلف بعض، ومن الثاني إطلاق المعرفة على العلم، لأن النفس ترنو إليه وتطمئن، وقولهم هذا أمر معروف. وهذان المعنيان يحشر فيهما ابن فارس دلالة هذا اللفظ الأصلية، مما يفيدنا بأنه من الالفاظ المشتركة يقول ابن فارس: " العين والراء والفاء أصلان صحيحان، يدلُّ أحدُهما على تتابُع الشيء متَّصلاً بعضُه ببعض، والآخر على السكون والطُّمَأنينة...".[2]

1- باحث أكاديمي في التراث اللغوي العربي، موريطانيا.

2 معجم مقاييس اللغة مادة (عرف)

وإذا كان ابن فارس قد اختصر معاني هذه المادة في المعنيين المتقدمين وجعل كل المعاني ترجع إليها فإن بعض المعاجم الأخرى قد اعتمد نفس التقسيم لكنه تميز بتفصيل أكثر. يقول ابن منظور: " وعرَّفه الأمر أعلمه وعرَّفه بيتَه أعلمه بمكانه وعرَّفه به وسَمه... والتعريفُ الإعْلامُ "[3] ففي هذا النص يفرع ابن منظور عن أحد المعنيين وهو "العلم" معاني أخرى مثل السمة والإعلام إذ أن كلا منهما من حيث المعنى متفرع عن العلم ومؤد إليه ,ولعل أهم إضافة لدلالة هذا اللفظ هي ما ذكره القاموس وهو يعلق على العُرفة بالضم : حيث جعل من بين معانيها "الحَدُّ بين الشَّيْئَيْنِ"[4]. وهو معنى لا يبعد كثيرا عن المعنيين المتقدمين ، بل إن كلا منهما يدل عليه بوجه أو بآخر.

فمعاني "التعريف" إذن في اللغة كلها تنحو منحى التتابع والكشف والإيضاح وهي معان متقاربة يمكن أن نستمد منها بعدين أساسيين للتعريف وهما : البعد الترتيبي وهو ما يستشف من معنى التتابع الذي يفيد أن التعريف ترتيب بين عناصر متعددة, أما البعد الثاني فهو البعد البياني وهو ما يؤخذ من معاني الاعلام والسمة والعلم والتمييز بين الأشياء...وهو يبين وظيفة التعريف التي تقوم على السعي إلى إيضاح الحقائق وتبيينها أو تمييزها. ولعل نظرة سريعة في تلك التعاريف المتقدمة تعطينا تصورا مفاده أن التعريف هو: ترتيب بين عناصر متعددة معلومة قصْد تصيير مجهول ما معلوما. أو هو:" ترتيب عناصر المجهول التي يحصل بها العلم به"[5].

1. 2. مفهوم التعريف في المعاجم الاصطلاحية:

لا تكاد العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للتعريف تبعد كثيرا ، بل إن المعاني التي يمكن أن تؤخذ منها عموما وهي ترتيب بين أشياء معلومة من أجل الوصول إلى شيء مجهول، هي التي تنطلق منها التعريفات الاصطلاحية، يقول الجرجاني:" التعريف عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شي ء آخر"[6]، ويتبع هذا التعريف بالحديث عن نوعيه فيقول:"والتعريف الحقيقي هو أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي فيعرف بغيرها والتعريف اللفظي هو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفسر بلفظ

---

3 لسان العرب مادة (عرف)

4 القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، ط8/2005م، مادة (عرف)

5 تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، أسسه المعرفية وقواعده المنهجية، د. البشير التهالي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،ط1/2007م ص 8.

6 التعريفات للجرجاني ، ص 28.

أوضح دلالة على ذلك المعنى كقولك الغضنفر: الأسد وليس هذا تعريفا حقيقيا يراد به إفادة تصور غير حاصل إنما المراد تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني"[7].

يظهر من هذا النص أن التعريف هو ذكر لشيء يقتضي ذكره توضيحا لشيء آخر، وبالتالي فالتعريف لا يقع إلا بين شيئين, ورغم أن الجرجاني لم ينص في هذا التعريف على معلومية الشيء المذكور "المعرف" إلا أن استلزام تعريفه لشيء آخر يقتضي أن يكون هو في نفسه معروفا , ولا يخفى في هذا التعريف البعد المنطقي للتعريف، وكأنه يشير إلى معنى تعريف ابن سينا للتعريف بأنه : " هو أن يقصد فعل شي ء، إذا شعر به شاعر تصور شيئا ما هو المعرف، و ذلك الفعل قد يكون كلاما، و قد يكون إشارة"[8] وهذا البعد المنطقي ظهر في المعاجم الاصطلاحية المتأخرة أكثر يقول أحمد نكرى في تعريفه :" جعل الشيء محمولا على آخر لإفادة تصوره بالكنه أو بالوجه..."[9]. ولم يبتعد التهانوي عن هذا حيث قال:" هو الطريق الموصل إلى المطلوب التصوّري ويسمّى معرّفا بكسر الراء المشددة و قولا شارحا أيضا، و يسمّى حدّا أيضا عند الأصوليين وأهل العربية"[10]

ولعل مما يقرب من هذين التعريفين تعريف المعجم الوسيط بقوله :" تحديد الشيء بذكر خواصه المميزة"[11] وعموما فلعل أهم ما يميز هذه التعريفات الاصطلاحية تأكيد أصحابها على الجانب المنطقي للتعريف والبعد الترتيبي الذي يأخذه عند المناطقة، بوصفه الوسيلة التي توصل إلى المطلوب سواء كان حقيقة، أو غير ذلك.

أما في المعاجم الاصطلاحية الحديثة فيبدو أن التركيز عندها على توضيح مفهوم المصطلحات، قد ظل ينطلق من النظر إليها داخل السياق الذي تقع فيه, يقول هلموت بير:" التعريف هو وصف لمفهوم ما بواسطة مفاهيم أخرى معروفة، وغالبا ما يكون التعريف بصيغة كلمات أو مصطلحات، فهو يحدد موقع المفهوم في منظومة المفاهيم ذات

---

7 التعريفات للجرجاني، ص28.

8 منطق المشرقيين، لعلي بن سينا ، المكتبة السلفية ، مطبعة المريد 1910م ص 29.

9 جامع العلوم الملقب بدستور العلماء لعبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت لبنان، ط1975/2م 1 /315. وتجدر الإشارة إلى أن نكري قد قدم لهذا التعريف بذكر تعريفات أخري سيأتي بعضها غير أنها لا تمثل التعريف بمعناه العام ولعل أقربها هو هذا التعريف نظرا إلى أنه ينطلق من ما يعتبر أصلا للتعريف وهو المنطق وما جرى على دستور العلماء يجري على موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم الذي أوردناه بعده.

10 موسوعة كشاف كشاف اصطلاحات الفنون 482/1.

11 المعجم الوسيط، ص 595.

العلاقة"[12] ولعل هذا التوجه قد عم حتى عند المناطقة المحدثين ؛ حيث نجد جورج مور يعرف التعريف بأنه:"عبارة عن تعداد للصفات المختلفة ، وعلاقاتها المعروفة فيما بينها"[13]، فهو في هذا التعريف يدعو إلى الاعتماد على سمات الشيء المعرف ومحاولة حصر جميعها واعتماد العلاقة في ذلك.

1. 3. مفهوم التعريف عند النحاة:

لئن كان من الملاحظ أن الطابع الأساسي الذي يغلب على المصطلحات النحوية، هو قربها من المعنى اللغوي المعجمي ، ووضوح المناسبة بين إطلاق المصطلحات وما تدل عليه من المعاني اللغوية، مثل الاستثناء الذي هو الإخراج ... فإن ذلك لا يعني أن صياغة التعريف لتلك المصطلحات قد تمت مع صياغتها في نفسها ؛ لأن صياغة التعريفات لا تتم إلا بعد نضج العلم، ووضع أسس معينة يتم الاعتماد عليها في صوغ التعريف ؛ ذلك أن إدراك دلالة المصطلح شيء، وصياغة التعريف لذلك الإدراك شيء آخر.[14]

لقد أدرك النحاة منذ قديم الأهمية الكبرى التي يحتلها التعريف في توصيل المفاهيم وتثبيتها، فكانت عنايتهم به على مختلف المستويات نظريا وتطبيقا، تبيينا وتوضيحا، مما يدل على البعد العلمي الذي تتميز به المادة النحوية ، والوعي الثاقب الذي كان لدى النحاة، لكن كيف عرف النحاة التعريف؟ وما هي علاقته بالحد؟ وهل حقا أن النحاة قد اتخذوا لأنفسهم منهجا أم أنهم ساروا على خطى المناطقة في كل ما قدموه في التعريف ...؟

لقد قصدنا من وراء تلك الاسئلة محاولة تتبع مفهوم التعريف عند النحاة، سواء كان ذلك من خلال التعريفات التي أوردها النحاة له، أم من قِبَل غيرهم منسوبة إليهم ، لذلك سيكون الحديث أولا عن مفهوم التعريف على أن يتبع ذلك بالحديث عن الحد وعلاقته بالتعريف. ولعل أهم ما يمكن أن يكون منطلقا لنا، هو تلك التعريفات التي قدمتها المعاجم الاصطلاحية، معزوة إلى النحاة، فقد قدم التهانوي تعريف النحاة بقوله :" التعريف عند أهل العربية هو جعل الذات مشارا بها إلى خارج إشارة وضعية و يقابلها التنكير.[15] وقد عبر في

---

12 علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، د. علي القاسمي. مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت لبنان ط1/2008م ص751.

13 مجلة كلية الآداب جامعة بغداد. (نظرية التعريف والدراسة العلمية)، ياسين خليل مطبعة العاني بغداد، العدد6/1963م ص423.

14 التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء – التحليل- التفسير د.حسن خميس الملخ دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1/2002م ص 140-141.

15 موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 482/1.

هذا التعريف عن النحاة ب"أهل العربية " وجعل التعريف عندهم مقابلا للتنكير، مما يعني أن التعريف هو ما يتصف به الاسم بحيث يدل على شيء معين لو أطلق لانفرد به، وهذا المنحى هو الذي سلكه أحمد نكري بقوله:" التعريف عند النحاة :كون الاسم موضوعا لشيء بعينه كما في المضمرات والمبهمات والأعلام وذي اللام والمضاف إلى المعرفة [16]. لكن هذا التعريف المراد هنا ، وإن كان فيه بعض إيضاح للشيء المعرف ؛ فإنه ليس هو التعريف الذي تقدم الحديث عنه في المعاجم اللغوية والاصطلاحية، ويبدو أن الأغلب في كتب النحاة هو إطلاق التعريف بهذا المعنى، أما بالمعنى الآخر فيطلقون عليه الحد, ولعل هذا هو السبب في اختيار مصطلح" الحدود" عنوانا للكتب التي تتحدث عن التعريفات النحوية دون مصطلح "التعريفات". فما هي العلاقة بين التعريف والحد إذن ؟ وما المعتمد عند النحاة في الاستعمال أهو الحد أم التعريف ؟.

قبل مناقشة هذه النقطة لا بد من الإشارة – ولو قليلا - إلى العلاقة بين المفهومين عند المناطقة الذين استعار النحاة منهما هذين المفهومين ، حتى يتسنى لنا بعد ذلك مناقشتهما عند النحاة.

يذهب أغلب الباحثين إلى أن المناطقة يرون أن بين الحد والتعريف عموما وخصوصا وبالتالي فهم يفرقون بينهما بأن الحد يدل على ماهية الشيء ويتركب من الجنس والفصل، أما التعريف فليس المقصود منه إلا تحصيل صورة الشيء في الذهن، أو توضيحها ، فكل حد إذن تعريف ، وليس كل تعريف حدا[17].أما عند النحاة فيبدوا أن الجانب النظري للتعريف قد غلب عليه اعتبار المصطلحين مترادفين يقول السيد الجرجاني :" ...اعلم أن أرباب العربية والأصول يستعملون الحد بمعنى المعرف، وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين"[18] ويقول الفاكهي:" اعلم أن الحد والمعرف في عرف النحاة والفقهاء والاصوليين ، اسمان لمسمى واحد"[19]. وهذان النصان يفيدان أن المصطلحين مترادفان عند النحاة مما يجعل النحوي بإمكانه استعمال أيهما شاء لكن النحاة- حسب

---

16 دستور العلماء ، 315/1.

17 المنطق السينوي، عرض ودراسة للنظرية المنطقية عند ابن سينا، جعفر آل ياسين، منشورات دار الآفاق الجديدة،بيروت ط1/1983م ص 27.

18 حاشية السيد الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية للرازي في شرح الرسالة الشمسية للكاتب القزويني، تصحيح محسن بيدار، مطبعة شريعت ، قم، ط2.ص 213.

19 شرح كتاب الحدود في النحو للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق:د. المتولي رمضان أحمد الدميري،مكتبة وهبة، القاهرة ط2/1993م ص 49.

اطلاعي- لم يركزوا على تعريف التعريف- غير ما تقدم عن الفاكهي-، بل إنهم ركزوا فقط على الحد في دراستهم النظرية لمفهوم التعريف، فكانت منهم تعريفات له ومناقشات.

قبل الحديث عن مفهوم الحد عند النحاة يجدر بنا التنبيه إلى معناه اللغوي والاصطلاحي ، فهو في اللغة: المنع وطرف الشيء يقول ابن فارس:" الحاء والدال أصلان: الأوّل المنع، والثاني طَرَف الشيء. فالحدّ: الحاجز بَيْنَ الشَّيئين وفلان محدودٌ، إذا كان ممنوعاً."[20]

أما في الاصطلاح ، فيقسمه ابن سينا إلى قسمين :

- بحسب الاسم وهو:" القول المفصل الدال على مفهوم الاسم عند مستعمله".[21]
- بحسب الذات وهو: "القول المفصل المعرف للذات بماهيته."[22]

يظهر لنا المعنى اللغوي والاصطلاحي للحد: التقارب الكبير بين مفهوم المصطلحين(التعريف/الحد) ؛ حيث إن كلا منهما يقوم على التمييز، والإيضاح، والسعي إلى الوقوف على الحقيقة أو تقريبها.

لقد عرّف النحاة الحد عدة تعريفات كان "هدفها هو الوصول إلى تقديم صورة ذهنية، دقيقة لما يتناولونه، بالتعريف من معرفات"[23] وهو ما جعل بعض الباحثين يذهب إلى القول بأن النحاة قد اعتمدوا على المنهج المنطقي بما يتميز به من خصائص تدعو إلى البدء بالمشترك أولا لتصل بعد ذلك إلى الخصائص المميزة.[24] وذلك ما يؤكده قول البطليوسي :"إن من شأن الحد أن يكون مركبا من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره، ومن فصوله التي ينفصل بها عن كل ما يقع تحت ذلك الجنس"[25].

ولعل أقدم تعريف للحدّ من قبل النحاة هو ما أورده الزجاجي في الإيضاح حين قال:" الحدّ عندنا هو الدال على حقيقة الشيء".[26] وهذا القول يفهم منه أن الحد عند النحاة مرادف للحد عند المناطقة وهو ما نتلمسه في تعريفات النحاة المتأخرين عنه يقول البطليوسي :"هو قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به، ولذلك سماه المتكلمون الجامع

---

20 معجم مقاييس اللغة مادة (حدد)

21 منطق المشرقيين، ص 34.

22 نفسه،

23 ينظر تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب القاهرة، 2005. ص146 .

24 ينظر تقويم الفكر النحوي ص 147.

25 كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، بدون تاريخ ص 64.

26 الايضاح في علل النحو للزجاجي ص46.

المانع، أرادوا بقولهم الجامع أنه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء ، وأرادوا بقولهم "المانع" أن يمنع أن يدخل للمحدود شيء ليس منه، أو يخرج منه شيء هو منه"[27] . غير أنه مما يلاحظ على هذا التعريف اشتراطه صفة "الإيجاز" مع أن من شأن الحد أن تكون العلاقة بينه وبين المحدود هي علاقة التساوي،وهذا ما يؤكده ابن فارس بقوله:"إن الحد عند النظار ما لم يزد المحدود ولم ينقصه ما هو له"[28].

وهكذا تتضح الرؤية المنطقية للتعريف عند النحاة ، وتوسعهم في مناقشة التعريفات ولعل خير من يوضح ذلك "العكبري" في كتابه:"مسائل خلافية" فقد وقف على مفهوم الحد وناقش التعريفات التي عرفه العلماء بها واختار منها نماذج يرى أنها الأولى أن تكون تعريفا للحد وهي :

-اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء

-الحد هو عبارة عن جملة ما فرقه التفصيل

-حد الحد ما اطرد وانعكس

-ما جمع الجنس والفصل واستوعب جنس المحدود[29]

إن نظرة سريعة في هذه التعريفات التي قدمها "العكبري" للحد تبين مدى التعالق بين مفهوم التعريف عند النحاة ومفهومه عند المناطقة ؛ حيث يلاحظ أن السمة الأساسية التي انطلق منها العكبري في اختيار هذه التعريفات ، تكمن في مدى إحاطة التعريف بالماهية المعرفة بجمعها لكل أفراد المحدود وإخراجها لكل ما ليس داخلا في أفرادها، وهذا ما تعطيه عباراته، ففي التعريف الأول بين أن التعريف لابد أن يكون دالا على كمال ماهية الشيء ، والملاحظ هنا إضافته لعبارة "كمال" على تعريف الزجاجي المتقدم وهو ما يفيد أن مجرد الدلالة على الماهية وحده لا يكفي ، بل لا بد من الدلالة على الماهية من كل جوانبها، حتى تكون تلك الدلالة كاملة، وقد احترز بها من بعض ما يدل على الحقيقة لكن من طرق الملازمة.[30] أما الثاني فيبدو أنه اعتمد في اختياره على ملاحظة جانب آخر يظهر في التعريف وهو جانب التفصيل، فالمعرف يكون مجملا، حتى إذا جاء التعريف، فصّل ما كان مجملا، وتبين من ذلك التفصيل ما كان مبهما، وعليه فإن ذلك التفصيل الذي يقع بعد

---

27 الجلل في اصلاح الخلل في شرح الجمل ، ص 60.

28 الصاحبي في فقه اللغة، ص 50.

29 مسائل خلافية في النحو ، لأبي البقاء العكبري، حققه وقدم له محمد خير الحلواني،دار الشرق العربي، بيروت ، لبنان،ط 1992/1م ص 46-48.

30 المرجع نفسه، ص46

الإجمال يسمى حدا، بينما تميز التعريف الثالث بالتركيز على العلاقة بين التعريف والمعرف، فنبه إلى أن العلاقة بينهما علاقة طردية وهي أن يدخل في التعريف كل أفراد المعرف وعكسية وهي أن يفقد المعرف حيث لا يصدق التعريف، وهاتان الخاصيتان هما المعبر عنهما بأنه كل ما وجد المعرف وجد التعريف وكل ما فقد المعرف فقد التعريف، أما التعريف الرابع فقد كانت أبرز سماته التركيز على تفصيل أركان الحد ومقوماته، فقد ذكر ركني الحد وهما الجنس والفصل، وأضاف إليهما اعتبار آخر وهو استيعاب جميع أفراد المحدود.

غير أنه مما يلاحظ على هذه التعريفات النحوية للحد أن التركيز فيها قد اقتصر فقط على الحد بمعناه المنطقي ، وأنها لا تصدق إلا على جنس واحد من التعريفات وهو "الحد"، بينما تظل الحدود النحوية أعم من هذا ولعل ذلك ما نتلمسه في تطبيقات النحاة لتعريف المصطلحات النحوية ؛ حيث إنه من الواضح أن هذه الشروط المنطقية للحد قل أن تتوفر في التعريفات النحوية في الواقع، وهذا ما يدعونا إلى القول بأن أقرب تعريف- حسب نظرنا- هو تعريف الفاكهي الذي عرفه بقوله:" وهو : ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا".[31] ذلك أنه يلمس البعد اللغوي للتعريف وهو التمييز بين الأشياء المتقاربة. كما أنه أقرب إلى الواقع الحقيقي للتعريفات التي توجد داخل هذا العلم ، مما جعل بعض الباحثين يذهب إلى أن استعمال لفظ الحد في التعريفات النحوية أقرب إلى المجاز[32]. وانطلاقا من الترادف بين المصطلحين عند النحاة فإن الاستعمال لهما في المباحث الآتية سيكون بناء على ذلك.

2- معايير التعريف/الحد عند الشاطبي:

المعايير جمع معيار وقد توخينا من هذا العنوان "معايير" البحث عن كل ما ينبغي توفره في التعريف حتى يكون صحيحا كاملا، بدءا بالمقومات أو الاركان وانتهاء بالمعايير الأخرى التي يطلق عليها الشروط أو الصفات، عل ذلك يمدنا برؤية الشاطبي للتعريف انطلاقا من صياغته للتعريف أو مناقشته لتعريف من سبقه ، وسنحاول الوقوف عل المعايير عبر نقطتين تخصص الأولى منهما للأركان بينما تفرد الثانية لذكر الشروط ، ويتبين ذلك مما يلي:

---

31 شرح كتاب الحدود النحوية، ص 49.

32 تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي ص 89.

2. 1. مقومات التعريف/ الحد عند الشاطبي

يذكر المناطقة أن الحد يقوم على خمس مقومات هي ما يطلقون عليه "المحمولات" أو "الكليات الخمس" وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض،[33] لكننا عندما نبحث في الواقع وخصوصا عند النحاة نجدهم يركزون على ثلاثة منها فقط باعتبارها المكون الاساسي للتعريف/الحد، وهي الجنس والفصل الخاصة، ولعل السبب في اختصاصها بالذكر أن أقل أنواع التعريف يقوم على التمييز، وهو لا يلجأ إليه إلا عند وجود الاشتراك ، والتمييز إما بأمر داخلي أو بأمر خارجي، فبوجود الاشتراك يحصل الجنس وبالمميز الداخلي يوجد الفصل، وبالمميز الخارجي توجد الخاصة، وبالتالي فتكون هذه الثلاث هي أهم المقومات، بحيث لا تقوم بنية التعريف إلا بوجود اثنين منها إما الجنس والفصل أو الجنس والخاصة . يقول الشاطبي في تعليقه على قول الناظم في تعريف الظرف "باطراد" متحدثا عن هذه الحقيقة ومبينا كيفية الحدود:" لا يخلو أن يكون هذا التعريف عنده بالذاتيات حتى يكون حدا حقيقيا، أو يكون بالخواص الخارجة عن الذات حتى يكون حدا رسميا ... وذلك أن القاعدة عند أرباب الحدود أن الحد إنما يطلب به أن يكون معرفا للماهية على كمالها، ومبينا لها بجميع أجزائها على التفصيل ، فيؤتى بالجنس الأقرب أولا-وهو الجزء المشترك- ثم يؤتى بعده بالفصول الذاتية للمحدود ، وإن كانت أبعد،- وكانت مما يحصل بالواحد منها الكفاية في التمييز- فإن ترك بعض الفصول- ولو كان مستغنى عنه في التمييز- ترك لتعريف جزء من الذات"[34].

يمكن على ضوء هذا النص أن نقدم الملاحظات التالية:

أ- تمييزه بين نوعي الحد وهما الحد الحقيقي والحد الرسمي. وتركيزه على الاختلاف بين وجهتي الحد : حيث إن الأول يعتمد على الذاتيات بينما يعتمد الثاني على الخواص الخارجية، وهو أمر مهم للتمييز بينهما.

ب-الغرض من الحد وسنتحدث عنه أكثر في النقطة الآتية إن شاء الله

ج- مقومات التعريف/ الحد التي يتكون منها وهي التي تهمنا هنا، وقد أشار النص منها إلى ما يلي:

---

33 المدخل إلى علم المنطق(المنطق التقليدي) د.مهدي فضل الله، دار الطليعة، بيروت، لبنان،ط1977/1 ص76 وما بعدها.

34 المقاصد الشافية ، 290/3.

1. الجنس وقد بين أن المراد به "الجزء المشترك" بين المعرَّف وغيره. وقد عبر ابن يعيش عن هذا المعنى بقوله :" الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام، وكل لفظ عم شيئين فصاعدا فهو جنس لما تحته، سواء اختلف نوعه أولم يختلف"[35]. والجنس يقسم بدوره إلى قسمين جنس بعيد وجنس قريب.
2. الفصل وهو عند النحاة : ما يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة،[36] وقد أشار الشاطبي في هذا النص إلى وظيفته وهي التمييز بين المعرف وغيره، وهو نوعان أيضا قريب وبعيد.
3. الخاصية، وقد أشار إليها الشاطبي في بداية حديثه وهو يعني بها، المميزات الخارجية في مقابل المميزات الداخلية التي تسمى فصولا، وهذه تتعلق بنوع الحدود المسمى بالرسومات، ومن الجدير بالملاحظة هنا أن النحاة يزاوجون بين هذه المصطلحات في الاستعمال فتارة يستعملون الفصل، وتارة يستعملون الخاصية، بالإضافة إلى استعمال مرادفات أخرى من قبيل "القيد" و"الفرق".

وعموما فإنه يمكن القول إن النحاة – وخصوصا المتأخرين - ظل هاجس هذه المقومات قائما عندهم؛ حيث يحاكمون كل التعريفات التي تعترضهم عليه ليعرفوا الصحيح منها والفاسد ، ولعل السبب في ذلك ما ذكره ابن سينا حين قال :"إن الحدود الحقيقية إنما تصنع من شرائط الماهية ومقوماتها لا من شرائط الوجود ومقوماته".[37]

2. 2. شروط التعريف/ الحد عند الشاطبي

لقد اختلف النحاة في عدد الشروط التي ينبغي توفرها في التعريف حتى يكون سالما من الاعتراض ، فمنهم من اشترط له شرطان فقط ؛ حيث يرى أنهما يجمعان كل ما يجب توفره في التعريف/ الحد[38] بينما زاد البعض الآخر ، غير أن الذي يهمنا هو ما نثره الشاطبي في المقاصد الشافية أثناء مناقشته للتعريفات التي يقدمها ابن مالك مما يمكن جعله شرطا. على أن يكون ذلك مصحوبا بالاستشهاد ببعض النصوص التي تعضده وتوضحه. وهذه الشروط هي:

---

35 شرح ابن يعيش على المفصل،قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/2001م 71/1. وينظر أيضا شرح اللمحة البدرية لابن هشام، تحقيق: د.هادي نهر،دار اليازوري العلمية، للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن1، 238/2007.

36 نفسه،70/1.وينظر أيضا شرح اللمحة البدرية لابن هشام 238/1.

37 منطق المشرقيين، ص44.

38 ينظر مثلا: شرح اللمحة البدرية لابن هشام، 239/1.

1. الاتيان بالجنس الأقرب في التعريف لأن: "الجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود، لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة"[39] وقد ذكر الشاطبي هذا الشرط عدة مرات، منها: تعليقه على قول الناظم في تعريف العلم:"اسم يعين المسمى ..." بقوله : "فقوله :(اسم) هو الجنس الأقرب، ولو أتى باللفظ أو الكلمة لكان بعيدا والإتيان بالجنس القريب أولى "[40].
2. أن يكون التعريف جامعا مانعا بمعنى أن لا يخرج عنه أحد أفراد المحدود بل يكون صادقا على جميعها، مانعا من صدق التعريف على ما ليس منها، ومن أمثلته تعليق الشاطبي على قول الناظم: "والمفرد الجامد فارغ" بقوله:"والجامد -وإن جرى مجرى المشتق- لايكون مشتقا ؛ لأن حد الجامد يتضمنه دون حد المشتق، واعرض ذلك على حدودهما فإنك تجد الجامد الجاري مجرى المشتق،لا يؤدي بنفسه معنى الفعل الموافق له في المادة، وإنما يؤدي معنى فعل آخر، من جهة تضمينه معناه وتنزيله منزلته"[41]. ومن نماذج اشتراط كونه مانعا أيضا، اعتراض الشاطبي على الناظم في قوله في تعريف عطف البيان:" حقيقة القصد به منكشفة" لأنه يدخل به التوكيد لأنه يأتي لرفع التوهم وبالتالي يصير مما تنكشف به الحقيقة" فدخل التوكيد إذا في هذا التعريف ، فصار غير معرف لكونه غير مانع".[42]
3. أن يكون مطردا، منعكسا، والاطراد في الأصل": الشيوع والكثرة ومعنى اطراد المعرف بالكسر استلزامه المعرف بالفتح في الوجود والثبوت أي متى وجد المعرف بالكسر وجد المعرف بالفتح ويلزمه منع المعرف لأنه يعلم من هذا الاستلزام أن المعرف بالكسر بحيث لا يدخل فيه شيء من أغيار المعرف بالفتح".[43] وقد وصف الشاطبي تعريف الناظم للفعل المبني للمجهول الوارد في قوله:"

واجعله من مضارع منفتحا && كينتحي المقول فيه ينتحى

---

39 شرح ابن يعيش، 70/1.

40 المقاصد الشافية،.348/1.وينظر ذكر هذا الشرط أيضا في277/1. و 284/3.و190/5.

41 المقاصد الشافية، ، 652/1.

42 المقاصد الشافية، .41/5.

43 دستور العلماء 134/1.

بقوله:" وهذا تعريف مطرد في الفعل الثلاثي كضُرب ويُضرب وعُلم يُعلم ، والرباعي كدُحرج ويُدحرج، وأخرج يُخرج... وفي الخماسي كانطُلق ويُنطلق، واقتُدر يُقتدر، وفيما فوق ذلك كاستخرج ويستخرج....وما أشبه ذلك".[44]

أما كون التعريف منعكسا فمعناه: " استلزامه المعرف بالفتح في العدم والانتفاء أي متى انتفى المعرف بالكسر انتفى المعرف بالفتح"[45]. وقد أشار الشاطبي إلى هذا الشرط وهو يناقش، مسألة الصرف مبينا أن من المنصرف ما لا يدخله التنوين، وهو الجمع المؤنث السالم، وما سمي به، حيث يطلق على التنوين فيهما تنوين المقابلة، وعليه "فقد حصل في ظاهر الوجود، أن ثم من المنصرف ما لا يدخله تنوين الصرف المذكور ، فصار التعريف غير منعكس".[46]

4. أن لا يجمع بين مختلفي الحقيقة في تعريف واحد، وذلك أن الحد إنما يؤتى به للوصول إلى الحقيقة ، والجمع فيه بين مختلفي الحقيقة أمر غير مقبول إذ أن اختلاف الحقيقة يؤدي إلى الاختلاف في المميزات، وجمعهما يؤدي إلى التردد في المعرف وعدم التمييز له، لذلك فإن الشاطبي يعلق على جمع الناظم لظرفي الزمان والمكان في تعريف واحد، بنقده لما اقتضاه :" أصل التعريف من الجمع بين مختلفي الحد في حده، لأنه جمع نوعي الظرف، وهما مختلفان ، وليس من شأن أهل الحدود أن يجمعوا في حد واحد بين محدودين مختلفين، كما لا يجمعون بين الإنسان والفرس فيحدونهما بحد واحد، ولا بين النبات والحيوان قاصدين لتعريف كل نوع بما يخصه".[47]

---

44 المقاصد الشافية، ، 41/3. وقد أوردناه هنا لأنه وصف للتعريف ومدى اطراده رغم ما قد يلحظ فيه من تعلق بالحكم.

45 دستور العلماء ، 134/1.

46 المقاصد الشافية، ، 579/5. وممن ذكر هذا الشرط من النحاة أيضا الجرجاني، فقد علق على تعريف الايضاح للاسم بأنه :" ماجاز الاخبار عنه،" بقوله"... وإذا تقرر هذا علمت أن قوله "ما جاز الاخبار عنه" وصف للاسم وليس بحد، لأنك تقدر على طرده، وهو أن تقول : كل ما صح الاخبار عنه فهو اسم ، ولا تقدر على عكسه، وهو أن تقول: كل ما لم يصح الإخبار عنه فليس باسم... والحد يجب أن يكون مطردا منعكسا " ينظر المقتصد لعبد القاهر الجرجاني تحقيق: د. كاظم بحر المرجان،دار الرشيد للنشر، العراق، 1982م 70/1.

47 المقاصد الشافية، ، 289/3. وذهب إلى هذا الرأي أيضا ابن الحاجب ، حيث علق على قول الزمخشري في تعريف المبتدأ والخبر "هما الاسمان المجردان للإسناد" بقوله:" حد المبتدأ والخبر بحد واحد.... ومثل ذلك غير مستقيم ؛ إذ لا يستقيم أن يحد مختلفان بحقيقة واحدة." الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة دار العاني، بغداد، 179/1. ومن الجدير بالذكر أن الشاطبي

5. أن يكون واضح الدلالة على الشيء أو المعنى المراد تعريفه، وهذا الشرط يتعلق بالعبارة التي يصاغ بها التعريف ومن البين أن التعريف إذا كان المقصود منه هو تقريب المفهوم وتوضيحه ، فإنه لا بد من مراعاة ذلك فيجتنب المجاز والمشترك، والمبهم وما كان نحوها ، وهذا المعني هو ما نستشفه من مناقشة الشاطبي لتعريف الناظم للتعجب بأنه:" وقع فيه التنكير والإبهام من جهات.... ومنها: أنه لم يبين كون الاسم بعد "أفعَل" أو" أفعِل" هو المتعجب دون غيره... فصار كلاما مجملا منغلقا دون الفهم، وهذا هو عمدة التعريف والمحتاج إليه في البيان. فالحاصل أنه لم يأت في هذا التعريف بكاف ولا جاز، فصار كاللغز الذي لم ينصب على فهمه دليل".[48] ولا شك أن هذا النص مليء بالعبارات التي تبين ما يلزم من عدم وضوح العبارة المعرفة. وأثر ذلك في عدم القيام بمسؤوليتها الأصلية، وهي كونها كاشفة لما يراد تعريفه.

ومثل هذه المناقشة نجده يناقش بها قول الناظم في تعريف الصرف" معنى به يكون الاسم أمكنا" بأن:" المعنى الذي عرف به أتى به مبهما : إذ قال: مبينا معنى من شأنه أن يكون الاسم به أمكن ، وذلك المعنى لم يعينه باسمه ولا عرفه، كما ينبغي في التعريف، فحاصل ذلك أنه أحال في التعريف على ما هو مفتقر إلى التعريف ، ولم توضع الرسوم إلا على البيان".[49]

6. أن لا يكون معلوما بحيث لا يصح تعريفه، ومعنى هذا أنه يشترط في المحدود أن لا يكون معروفا بذاته، فلا تكون عندنا حدود أوضح منه ، ولعل هذا ما تفسره لنا مناقشة الشاطبي، لتعريف "عطف البيان"، حيث أوضح:"أن عطف البيان بين ظاهر من إطلاق الاسم عليه، لا يحتاج إلى تعريف، لأنه إنما سمي عطف بيان لكونه مسوقا لبيان الأول وإيضاحه، ...وحقيقة القصد به تغني عن تعريفه

في سعيه للإجابة عن كل الاعتراضات التي يعترض بها على الناظم قد أجاب عن هذا الاعتراض بأنه" قصد تعريف الظرف المطلق إلا أنه عرض له فيه تنويع الظرف فافتقر إليه، كما افتقر النحاة في تعريف الفاعل إلى تنويعه وتنويع عامله... أويقال إنه حد واحد في قوة حدين لما اشتركا في الفصول المميزة" المقاصد الشافية، 291/3.

48 المقاصد الشافية، ، 4/436-437.

49 المقاصد الشافية، ، 5/577-578. وقريب من هذا ما ذكره الرضي في تعليقه على تعريف ابن الحاجب للكلمة بقوله: " ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها لأن الحد للبيان" شرح الرضي على الكافية.تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي،ليبيا، ط2/1996م 22/1.

لبيانه"[50] ومادامت الحقيقة المقصودة به منكشفة فلا داعي لوضع تعريف له لأن التعريف إنما يلجأ إليه عند ما تكون العبارة المعرفة أكثر وضوحا من الشيء المعرف.

7. أن لا يؤدي إلى الدور وهو :" توقف الشيء على ما يتوقف عليه".[51] يعتبر هذا الشرط من أهم شروط التعريف، وقد تحدث عنه الشاطبي عدة مرات وناقش تعريفات الناظم التي يمكن أن تؤدي إلى الدور مبينا ما هو المفسد منه وغيره ، ومن أمثلة مناقشة الشاطبي للتعريفات التي يلزم منها الدور ما علق به على تعريف الناظم للصرف؛ وجعله التنوين دالا على الأمكنية، مع أن الأمكنية إنما تعرف باستقراء مواقع التنوين: "وإذا كانت معرفتنا لمعنى الأمكنية إنما صدرت من جهة "تنوين الصرف" صار هذا التعريف دوريا، لأنا لا نعرف "الصرف" إلا بكونه يدل على الأمكنية... ومعنى الأمكنية لم نعرفه إلا بالصرف.... والدور في التعريفات فاسد".[52]

8. ألا يؤدي إلى تعريف الشيء بنفسه[53]، لأن الشيء لا يعرف نفسه، إذ المفترض التساوي في المعلومية، ويذكر الشاطبي هذا الشرط وهو يعلل لقول الناظم في تعريف النسب" للنسب" ؛ حيث يشير إلى أن النسب هنا المراد به معناه الأصلي في اللغة " لأنه تعريف للنسب الاصطلاحي، فلا يمكن أن يكون النسب في لفظه إلا على أصل اللغة، وإلا كان تعريفا للشيء بنفسه، ويلزم منه الدور المجتنب في الحدود والتعريفات".[54]

---

50 المقاصد الشافية، ، 5/42-43. وقد أشار إلى هذا الشرط أيضا في 4/432.

51 التعريفات للجرجاني، ص 47.

52 المقاصد الشافية، ، 5/577. وينظر أيضا 2/532.و3/128.و8/438. وقد كان الشاطبي على وعي بالدور وصوره وأن الدور الممنوع هو ما كان التوقف فيه من وجه واحد لذا نجده يجيب عن هذا الاعتراض بأنه ليس بدور، "لأن التعريف حصل أن الصرف هو التنوين المفيد لمعنى الأمكنية، فالصرف متوقف على معنى الأمكنية، والامكنية لا تتوقف على معرفة الصرف بل إنما تتوقف على معرفة حصول وجوه الاعراب فيه... والتنوين الصرفي تابع لوجوه الاعراب بعد تقررها، وإنما كان يكون دورا لو توقفت معرفة الامكنية على معرفة التنوين الصرفي، وليس كذلك" المقاصد الشافية، 5/579.

53 والفرق بين تعريف الشيء بنفسه، والدور يكمن في أن الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين، إن كان صريحا بخلاف تعريف الشيء بنفسه فيلزم تقدمه بمرتبة واحدة، ينظر التعريفات للجرجاني، ص 47.

54 المقاصد الشافية، ، 7/431.

3- الغرض من التعريف عند النحاة :

ينطلق هذا المبحث من فكرة مفادها أن التعريف عند النحاة قد ظل يعتمد في صياغته على بعدين هما البعد اللغوي الذي يأخذه من المجال والسياق الذي يشتغل فيه، و البعد المنطقي الذي يعتبر أصلا له ومستمدا، وهو ما يعني أن المشتغلين به لا بد أن تختلف مواقفهم نظرا لاختلاف هذين البعدين : إذ أن أحدهما ينطلق من طبيعة اللغة التي تقتضي الاكتفاء بالتمييز بين الأشياء المشتركة ، بينما يعمد الآخر إلى إخضاع التعريف لمعايير معينة ، ما لم تعتبر فيه لا يمكن أن يفي بالغرض منه وهو الوصول إلى الحقيقة .

وقد اخترنا أن يكون الانطلاق من نص للسيد الجرجاني يبين فيه اختلاف العلوم في موقفها من التعريف، ويعرج فيه على الأشياء المعرفة واختلاف النظر حولها ، ليكون طريقا إلى مناقشة آراء النحاة ونظرتهم للغرض من التعريف. يقول الجرجاني:"...واعلم أيضا أن الحقائق الموجودة يتعسر الاطلاع على ذاتياتها، والتمييز بينها وبين عرضياتها، تعسرا تاما، واصلا إلى حد التعذر، فإن الجنس يشتبه بالعرض العام، والفصل بالخاصة، فلذلك نرى رئيس القوم يستصعب حد الاشياء، أما المفهومات اللغوية والاصطلاحية، فأمرها سهل، فإن اللفظ إذا وضع في اللغة أو الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا له، وما كان خارجا عنه كان عرضيا له، فتحديد المفهومات في غاية السهولة، وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسوما بحسب الاسم. وتحديد الحقائق في غاية الصعوبة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسوما بحسب الحقيقة".[55]

لعل أهم ما يشير إليه هذا النص هو التقسيم ؛ فإنه قسم الأشياء التي يتم تعريفها إلى قسمين أحدهما أطلق عليه مصطلح " حقائق الأشياء" والثاني مصطلح " المفاهيم اللغوية"، وجعل التفريق بينهما يمتد حتى على مستوى إطلاق التسميات على الحدود فالأولى تسميتها بحسب "الحقيقة" والثانية بحسب" الاسم". فما هو موقف النحاة في تعريف المصطلحات النحوية من هذه المقولة ؟ وما هي الأغراض التي يطلب عندهم حصولها من التعريف ؟.

إن المتتبع للجانب التطبيقي عند النحاة للتعريف/الحد يدرك أن هناك موقفين من التعريف؛ حيث يذهب أحدهما إلى أن المقصود من التعريف/ الحد هو التمييز بين الاشياء وأن ذلك هو الذي يليق بطبيعة اللغة. بينما يذهب الآخر إلى وجوب مراعاة الشروط التي وضعها المناطقة ، والتي تقتضي الاحاطة بالشيء المعرف من جميع الجوانب، أو بعبارتهم كون "التعريف جامعا مانعا". وغرضنا هنا هو الوقوف على نماذج من التعريفات عند كل من

---

55 حاشية السيد الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية للرازي، ص 213-214.

أصحاب الموقفين، على أن يكون ذلك وسيلة إلى مناقشة رؤية الشاطبي للتعريف عند النحاة، وإلى أي الرأيين يذهب؟، وذلك ما يتبين من خلال النقاط التالية :

3. 1. الاتجاه اللغوي : (البعد اللغوي في التعريفات النحوية)

يقوم المقصد الأساسي من التعريف عند أصحاب هذا الاتجاه على تمييز المحدود عن غيره مما يشاركه، أو لِنَقُل إنه يقوم على كل ما من شأنه تقريب المفاهيم بما يمكِن من إدراكها ، ويسهل الوصول إلى معرفتها, ويمكن أن نلحظ التنظير لهذا الاتجاه والتفريق بين مقصده ومقصد الاتجاه الآخر عند الزجاجي في كتابه الإيضاح وذلك في حديثه عن تعريف الاسم عند النحاة ؛ إذ يعرفه بقوله :" الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا، في حيز الفاعل والمفعول به".[56] ويعلق على هذا التعريف/الحد بقوله: " هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب لأننا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأن بعض المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا من أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين, وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم ، لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ؛ لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك "[57] يثير هذا النص عدة مسائل لعل أهمها ما يلي:

- يؤكد الزجاجي على التفريق بين التعريف/الحد النحوي الذي ينطلق من واقع اللغة وعلى أوضاعها يعتمد. والحد المنطقي الذي يخضع لمعايير وشروط معينة.
- إدراك الزجاجي للتأثير المنطقي على بعض النحاة في تعريفاتهم التي قدموا ل"الإسم" ، وأنها وإن اعتُمدت من قبلهم ؛ فإن ذلك لا يعني قبولها مطلقا. لأنها تخالف الغرض الطبيعي المراد عند النحوي من التعريف.
- إعطاء نموذج للتعريف النحوي الذي يرى أنه الأولى للانطلاق منه لاعتماده على دور الكلمة داخل النص الذي تقع فيه.
- التفريق بين غرض كل من التعريف عند النحويين والتعريف عند المناطقة ، بحيث يطلب في الأول تمييز الشيء من غيره . بينما يسعى الثاني للوصول إلى جوهر الشيء المعرف.

---

56 الايضاح في علل النحو للزجاجي ص 48.

57 نفسه.

- وهناك ملاحظة أخرى مهمة وهي أن الزجاجي وإن دعا إلى الابتعاد عن التعريف المنطقي ؛ فإن آثار التعريف المنطقي تبدو جلية في التعريف الذي وضعه ، وفي العبارات التي صاغ بها هذا التعريف، مما يفيد تأثره بالتعريف المنطقي.[58]

لقد كان من الطبيعي أن تظهر البوادر الأولى للتعريف وهي ممثلة لهذا الاتجاه، الامر الذي يؤكده القول "إن النحاة الأوائل الذين تأسس عندهم منهج النحو، لم يطبقوا التعريف الأرسطي، ولا تظهر من كتاباتهم أنهم كانوا على معرفة قوية به"[59] بل إننا نجد التعريف عند النحاة الأول كان ينطلق من واقع اللغة وعلى أدواتها يعتمد في تقريب المفاهيم.

ولعل خير دليل على ذلك، هو تلك التعريفات التي وردت في أول مصادر النحو" الكتاب" ؛ فإن المتمعن فيه يدرك أن سيبويه قد اعتمد في تعريفه للمصطلحات النحوية على التمثيل أو الوصف أو الضد ... ولعل أهم أشكال التعريف التي اتبعها أصحاب هذا الاتجاه تتضح فيما يلي:

1. التعريف بالمثال:

يقول سيبويه معرفا الاسم :" فالاسم : رجل وفرس وحائط"[60], والملاحظ أنه في هذا التعريف قد اعتمد على المثال من أجل توضيح المراد، وتلاه في هذا المنحى رواد البصريين كالأخفش وغيره، ورغم تقدم الدرس عند المبرد إلا أننا نجد التعريفات عنده لا تزال تمثل هذا المنحى يقول معرفا الأسماء:"أما الأسماء فما كان واقعا على معنى، نحو رجل و زيد وعمرو وما أشبه ذلك"[61] ذلك أنه وإن أضاف جانب المعنى إلا أن التعريف عنده قد ابتعد أكثر عن التعريف المنطقي لأنه يدخل فيه الفعل والحرف. ولم يقف الأمر عنده بل ظل الاعتماد على المثال طاغيا على أكثر تعريفات النحاة .

2. التعريف بالمعنى الوظيفي:

ومن أمثلته ما نجده عند سيبويه في تعريف المفعول له حيث يقول:" هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم

---

58 الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، د. على مزهر الياسري، تقديم د. عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، ط2003/1م ص341-342.

59 النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت 1979م ص 72.

60 الكتاب 12/1.

61 المقتضب للمبرد تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة لجنة احياء التراث الإسلامي مصر القاهرة ط1994/3م 141/1.

كان؟.... فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له"[62] ومن الملاحظ أنه اعتمد في هذا التعريف على الوظيفة وهي كونه "عذرا" ويدخل في هذا النوع تعريف الزجاجي المتقدم للاسم :" الاسم ما جاز أن يكون فاعلا..."[63].

3. التعريف بالضد : ومن أمثلته تعريف سيبويه للحرف بقوله :" وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل".[64]
4. التعريف بالخصائص الشكلية التي تقارن المعرف: ومن أمثلتها ما نجده عند ابن جني، في تعريفه للاسم حيث يقول:" فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر وكان عبارة عن شخص...".[65]

وعموما فقد ظلت نظرة هؤلاء تؤثر على بعض النحويين الذين جاءوا بعد، ولعل من ذلك ما نجده عند "العكبري" في تعليقه على الاسم حيث يقول : "وللاسم حد عند المحققين لأنه لفظ يقع فيه اشتراك ، والقصد من الحد تمييز المحدود عما يشاركه".[66] وكذلك نلمسه أيضا، في تعريف ابن هشام للكلمة، بأنها:"قول مفرد ".[67] رغم أنه في شروحه وحواشيه قد سلك منحى آخر.

3-2. الاتجاه المنطقي: (البعد المنطقي في التعريفات النحوية)

لقد بدأت فكرة هذا الاتجاه بعد أن امتدت جسور الثقافة الاسلامية لتأخذ من الثقافات الأخرى المجاورة ومن أهمها العلوم اليونانية التي تمت ترجمتها من بين ما ترجم. ورغم أن الترجمة- ومنها ترجمة العلوم اليونانية- قد بدأت في القرن الثاني الهجري إلا أنه لم يظهر لها صدى في تأليف الاوائل من النحاة. ولعل أول من بدأ الفكر المنطقي يظهر معه في مناقشاته اللغوية هو الفراء(ت207ه) الذي قيل عنه إنه "كان يتفلسف في تصانيفه ويسلك

---

62 الكتاب 1/367-368.

63 الايضاح في علل النحو للزجاجي ، ص48.

64 الكتاب 12/1

65 اللمع في العربية لأبي الفتح بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي دار مجدلاوي للنشر عمان، 1988م ص15.

66 اللباب في علل البناء والاعراب، تحقيق د.غازي مختار طليمات دار الفكر، دمشق، ط1/1995م 45/1. وتنظر هذه الانواع وغيرها عند القدامى في التفكير العلمي في النحو العربي، ص 142-145.

67 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م ص31.

ألفاظ الفلاسفة".[68] غير أننا لم نعثر على نماذج له مما يتعلق بالتعريفات النحوية، ولعل أول التعريفات النحوية التي تمثل هذا المنحى ما ورد عن ابن كيسان في تعريفه للاسم بقوله :" الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان."[69] فهو تعريف كما يفهم منه ينطلق من المبادئ المنطقية بذكر الجنس والفصول التي تميز الاسم عن غيره، رغم ما قد يلحظ فيه من عدم الاعتناء بذكر الجنس القريب لكنه على العموم طبق المبادئ المنطقية العامة . وتطورت نظرة هذا الاتجاه، واتسعت مع ظهور الشروح والحواشي ؛ حيث نلمس من خلال الشروح نمو هذا الاتجاه يقول ابن يعيش معلقا على تعريف الزمخشري للكلمة: " اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة الشيء وتمييزه من غيره تمييزا ذاتيا،حدوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب".[70] ثم يعلق بقوله:" وقد حد صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر.... فاللفظة جنس...والدالة على معنى فصل...."[71] ويتضح من خلال هذه الرؤية للتعريف التطور الذي حدث في التعريف عند النحاة؛ حيث أصبح المطلوب فيه هو الوصول إلى الحقيقة وتمييزها عن غيرها. ومثل هذا المعنى نجده عند ابن الحاجب في تعليقه على تعريف الزمخشري للمفعول معه بأنه " هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع" بقوله : " إنما يكون معرفا لما هو موجود فيما يتكلم به متكلم ، فأما إذا قصد تعريف حقيقته ليتميز عند المنشئ للكلام ليعطيه بعد تعقله ما يستحقه من الإعراب أفضى ذلك إلى الدور ؛ لأنه إنما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولا ، وإذا حصل النصب حدا له فقد توقف كل واحد منهما على الآخر"[72] وواضح من مناقشة هذا التعريف البعد المنطقي الذي ينطلق منه ابن الحاجب فيها . وقد نحا هذا المنحى معاصره الرضي حيث يقول: " إنما يذكر الحد لبيان ماهية الشيء لا لاستغراقه "[73] وتتوالى هذه النظرة مع الذين تلوا ذلك الجيل، ومن أبرز هؤلاء ابن الناظم فإنه كان يناقش تعريفات والده انطلاقا من رؤية منطقية واضحة، بل يعطي هو التعريفات التي يرى أنها أولى من غيرها حسب هذه النظرة. وحسبنا هنا أن نسوق مثالا واحدا على منهجه في التعريف، وذلك في تعريفه للكلمة حيث عرفها

---

68 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر ط2/1979م 333/2.

69 الايضاح في علل النحو للزجاجي ص 48 وينظر الفكر النحوي عند العرب أصول ومناهج دراسته ، ص 341.

70 شرح ابن يعيش على المفصل ، 70/1.

71 نفسه.

72 الايضاح لابن الحاجب ، 323/1.

73 شرح الرضي على الكافية، 24/1.

بأنه : "لفظ بالقوة أو لفظ بالفعل، مستقل دال بجملته على معنى مفرد بالوضع".[74] ثم شرح هذا التعريف بقوله:" فـ(اللفظ) مخرج للخط والعقد والإشارة والنصب، وبـ(القوة) مدخل للضمير ... و(لفظ بالفعل) مدخل لنحو زيد في قام زيد و(مستقل) مخرج للأبعاض الدالة على معنى كألف المفاعلة....و(بجملته)، مخرج للمركب كغلام زيد... وبـ(الوضع) مخرج للمهمل ولما دلالته عقلية..."[75]

3 .3. الاتجاه الموفق بين الرأيين (رؤية الشاطبي)

لقد بين الرازي أن مقاصد المعرف من التعريف قد تختلف وأن التعريف يختلف تبعا لذلك، وصاغ ذلك في قوله :"الحق أنه إن كان الغرض منه تفصيل الاسم كان سهلا، وإن كان الغرض منه معرفة الماهيات الموجودة ، كان ذلك في غاية الصعوبة ".[76] ولعل هذا الاختلاف هو ما يؤكده الزجاجي حين ذكر أن الحدود لا تتناقض ، وإنما تختلف بحسب الغرض المطلوب:" فمنهم من أراد التقريب على المبتدأ فحدها من جهة تقرب عليه، ومنهم من أراد حصر أكثرها فأتي به ، ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة فحدها على الحقيقة"[77]. وإنما سقنا هذين الرأيين علهما أن يمثلا مدخلا لمناقشة رؤية الشاطبي حول المقصود من التعريف، وما هو المراد منه ؟.

لقد مثل الشاطبي بؤرة تواصل بين الرأيين، في موضوع التعريف ، فتارة نجده يذهب إلى الاتجاه الأول فيعبر عن ذلك بتعبيرات من قبيل، " ولم توضع الرسوم إلا على البيان"[78] وقوله:"... فصار كلاما مجملا متغلقا دون الفهم ، وهذا هو عمدة التعريف والمحتاج إليه في البيان".[79] وكقوله معترضا على بعض التعريفات:"...فلم يستقم هذا التعريف لا من جهة ترتيب الحد في نفسه، ولا من جهة المقصود به وهو العلم بالمحدود "ولاشك أن أدنى درجة البيان والعلم ، هي التمييز، ولعل مما يؤيد هذا الرأي بعض الاشارات التي أوردها والتي تفيد أن الحد على الحقيقة متعذر وأن النحويين إنما يعتمدون على التعريف الرسمي:"...

---

74 شرح ابن الناظم على الالفية، ص6.

75 نفسه،

76 مناهج البحث عند مفكري الاسلام د. علي سامي النشار دار النهضة العربية، بيروت، ط3/ 1984م ص104.

77 الايضاح في علل النحو للزجاجي، ص 47.

78 المقاصد الشافية،578/5

79 المقاصد الشافية،437/4

وإنما قصد التعريف الرسمي، على عادة النحويين في اعتمادهم على ذلك ؛ بناء على أن الحد في الأمور الوضعية كالمتعذر"[80] وكالحكم بأنها أكثرية كما في قوله:" فإن التعريفات والرسوم في هذه الصناعة إنما هي أكثرية، وقد اقتصر عليها الكثير؛ لعسر الحصر في أمر منتشر، لا سيما ما يرجع إلى الشذوذات والنوادر"[81] فكل هذه النصوص تدل بشكل أو بآخر على أن الغاية من التعريف هي التمييز. وهناك بعض النصوص الأخرى التي تفيد أن للشاطبي رؤية أخرى حول التعريف وهي أن المطلوب من التعريف هو الوصول إلى الماهية والوقوف على حقيقتها على جهة التفصيل ، وأن التمييز ليس هو المقصود من الحد ، وإنما يعرض له تبعا.

لقد بدت هذه الرؤية واضحة عند الشاطبي وهو يناقش بعض التعريفات التي أوردها الناظم والاعتراضات التي قد يعترض بها عليه ؛ لذلك نجده يتحدث عن حقيقة التعريف مبينا: "...أن الحد إنما يطلب به أن يكون معرفا للماهية على كمالها، ومبينا لها بجميع أجزائها على التفصيل"[82] ولم يكتف بهذا النص الذي يوضح المطلوب في الحد وأنه معرفة الذات بكمالها وعلى التفصيل، بل نجده يتحدث عن نوعي التعريف وهما الحد والرسم ، منبها إلى أن المقصود منهما غير متحد؛ إذ في الحد تراد الحقيقة بينما يتوخى من الثاني التمييز يقول في ذلك:" والحد وضعه أنه عنوان الذات ، وبيان لها فيجب أن يقوم المحدود في النفس صورة معقولة في الذهن ، مساوية للصورة الموجودة في الخارج على الكمال، وحينئذ يعرض للمحدود أن يتميز عن غيره، لا أن التمييز عن الغير هو المقصود من الحد الذاتي ، وإنما ذلك مقصود في الحد الرسمي."[83].

يستفاد من هذا النص ما يلي:

- أن الحد بما أنه عنوان للذات فإنه يجب أن يمثل الحقيقة كما هي وعلى كمالها صورة في الذهن تساوي الموجود في الخارج.
- تأكيد الشاطبي على التفريق بين المقصود من الحد والمقصود من الرسم.
- أن التمييز في الحد ليس هو المقصود الأساسي في التعريف وإنما يأتي عرضا.
- إشعاره بأن الحد الحقيقي يعتمد على الذاتيات بينما يعتمد الرسم على الخارجيات.

---

80 المقاصد الشافية، ، 215/3.

81 المقاصد الشافية،130/3.

82 المقاصد الشافية، ، 290/3.

83 المقاصد الشافية، ، 291/3.

خلاصة القول إن الشاطبي قد كان ذا وعي ثاقب حيث جمع بين مختلف الرؤيتين مبينا أن الجمع بينهما هو الطريق الأسلم الذي من خلاله يمكن أن نزاوج بين البعدين اللذين تقتضيهما صناعة التعريف عند النحاة وهما البعد التعليمي لأن المعارف موجهة أساسا قصد التعلم والتعليم ، ونظرا لهذا الجانب استعمل النحاة ألفاظا دالة عليه من قبيل "تمثيل" و"مثال" و"تقريب الفهم" وما أشبه ذلك[84] . ولا شك أن المقصود من هذا النظم يدخل في هذا. والبعد الثاني البعد الدلالي، لأن "أي عملية تعريفية هي عملية دلالية بالأساس، فحيثما وجدت الدلالة وجدت إمكانية التحديد ، وحيثما وجدت هذه وجدت تلك فالعلاقة بينهما علاقة اطراد وانعكاس"[85] ونظرا لهذا الجانب اختار الشاطبي التحديد الذي يناسب الدقة أكثر والبحث عن الحقيقة العلمية، فهل يمكن اعتبار نظرته هذه بؤرة تجمع المتفرق وتفيد في تقريب الرؤى ، خصوصا وأنها تعتمد على اعتبارات متعددة تعترض أغلب النحاة ؟. أم أنها مجرد نظرة عابرة انطلقت من مبدأ العمل بالمقاصد في كل الأمور ؟.

4- الخاتمة

إن هذه الجولة في الدواوين النحوية ، ومحاولة سبر آراء النحاة حول قضية التعريف لتمنحنا استنتاج تصور مفاده أن النحاة كانوا على إدراك عميق لمكانة التعريف في سلم التفكير العلمي ، إن على المستوى النظري أو التطبيقي ، وأن ذلك الوعي قد ولد عناية كبيرة منهم به، تمثلت في السعي إلى إدراك حقيقة ماهيته ، كما فرضت عليهم الحديث عن مقومات وأركانه، وقد تبين ذلك من خلال عناية الشاطبي به وحديثه عن المعايير والشروط التي يقوم عليها التعريف . كما أوضحت أن غرضهم من التعريف كان مستمدا من مراعاة بعدين أساسيين هما ، البعد اللغوي والبعد المنطقي وأن الشاطبي كانت له رؤية للتعريف حاول من خلالها الجمع بين المستويين. و ربما يكون السبب وراء ذلك هو استحضاره للبعدين التعليمي والدلالي.

المصادر والمراجع

- ❖ الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة دار العاني، بغداد،
- ❖ الايضاح في علل النحو للزجاجي لأبي القاسم الزجاجي تحقيق: د.مازن المبارك دار النفائس،ط3/1979م.

84 المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ص80.

85 المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ص 80.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر ط2/1979م
- تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، أسسه المعرفية وقواعده المنهجية، د. البشير التهالي دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،ط1/2007م
- التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني ، المطبعة الخيرية ، مصر، ط1/1306ه.
- التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء – التحليل- التفسير د.حسن خميس الملخ دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1/2002م
- تقويم الفكر النحوي ، د. علي أبو المكارم ، دار غريب القاهرة ، 2005.
- جامع العلوم الملقب بدستور العلماء لعبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت لبنان، ط2/1975م.
- حاشية السيد الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية للرازي في شرح الرسالة الشمسية للكاتب القزويني، تصحيح محسن بيدار، مطبعة شريعت ، قم، ط2.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،ط1/2000م
- شرح ابن يعيش على المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/2001م
- شرح الرضي على الكافية. تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي،ليبيا، ط2/1996م
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام، تحقيق: د.هادي نهر،دار اليازوري العلمية، للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن،2007
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م
- شرح كتاب الحدود في النحو للإمام عبد اللّه بن أحمد الفاكهي، تحقيق:د. المتولي رمضان أحمد الدميري،مكتبة وهبة، القاهرة ط2/1993م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية، لأحمد بن فارس علق عليه ووضع حواشيه، أحمد حسن بسج دار الكتب العلمية، بيروت لينان،ط1/1997م.
- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، د. علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت لبنان ط1/2008م

- الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، د. على مزهر الياسري، تقديم د. عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، ط2003/1م.
- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، ط2005/8م،
- كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ.
- الكتاب لأبي بشر عمرو سيبويه، تحقيق ، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط1988/3
- اللباب في علل البناء والاعراب، تحقيق د.غازي مختار طليمات دار الفكر، دمشق، ط1995/1م 45/1.
- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور دار صادر بيروت، ط1 بدون تاريخ.
- اللمع في العربية لأبي الفتح بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي دار مجدلاوي للنشر عمان، 1988م
- مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، (نظرية التعريف والدراسة العلمية)، ياسين خليل مطبعة العاني بغداد، العدد1963/6م .
- المدخل إلى علم المنطق(المنطق التقليدي) د.مهدي فضل الله، دار الطليعة، بيروت، لبنان،ط1977/1
- مسائل خلافية في النحو ، لأبي البقاء العكبري، حققه وقدم له محمد خير الحلواني،دار الشرق العربي ، بيروت ، لبنان،ط 1992/1م.
- المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب،د. توفيق قريرة ،دار محمد علي للنشر، ط2003/1م
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ، القاهرة مكتبة الشروق الدولية ط2004/4م .
- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق: وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر بدون تاريخ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي تحقيق : (مجموعة من الباحثين) معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، جامعة أم القري، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. ط2007/1م

- المقتصد لعبد القاهر الجرجاني تحقيق : د. كاظم بحر المرجان،دار الرشيد للنشر، العراق، 1982م
- المقتضب للمبرد تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة لجنة احياء التراث الإسلامي مصر القاهرة ط3/1994م
- مناهج البحث عند مفكري الاسلام د. علي سامي النشار دار النهضة العربية، بيروت، ط3/ 1984م
- المنطق السينوي ، عرض ودراسة للنظرية المنطقية عند ابن سينا، جعفر آل ياسين، منشورات دار الآفاق الجديدة ،بيروت ط1/1983م
- منطق المشرقيين، لعلي بن سينا ، المكتبة السلفية ، مطبعة المريد 1910م
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي تحقيق: د.على دحروج ، تقديم وإشراف د.رفيق العجم مكتبة لبنان ناشرون بيروت لبنان ط1/1996م.
- النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت 1979م.